



مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: الرؤية الأمريكية وأثرها في التحول الديمقراطي

اسم الكاتب: أ.م.د. مؤيد جبير محمود

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/814>

تاريخ الاسترداد: 2025/06/10 04:25 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورده في مكتبة الموسوعة السياسية
مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المنشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.





الرؤية الأمريكية وأثرها في التحول الديمقراطي

American Vision and its impact on Democratic Transition in Iraq

أ.م. د. مؤيد جبير محمود

Dr. Mueaed J. Mahmoud

كلية القانون والعلوم السياسية - جامعة الأنبار

University of Anbar / College of Law and Political sciences

الملخص

بلا شك ليس يسيراً أن نبحث في موضوعة الديمقراطية في العراق، فهي وإن كانت تمثل (حلم عراقي) تطلع إليه الشعب لعقود طويلة علينا أو ضمناً كبديل لأنظمة غير الديمقراطية التي تعاقبت على حكمه، تظل كفلسفة ومفهوم غريبة على التقاليد السياسية والاجتماعية العراقية. إن النموذج الذي أنت به الولايات المتحدة، كنموذج جاهز للتحول السياسي من الدكتاتورية إلى الديمقراطية لم يكن يتناسب مع الخصوصية العراقية، وطبيعة العنصر البشري. ومن هنا تكتسب دراسة التجربة الديمقراطية في العراق وأثر الرؤية السياسية الأمريكية فيها أهمية كبيرة، وتسعى هذه الدراسة إلى فهم طبيعة التحول الديمقراطي والعوامل المؤثرة فيه، وعلاقة الإدراك الأمريكي بمسارات الممارسة الديمقراطية، ومدى نجاحها واستيعابها، وهل كان للصور في الاستراتيجية الأمريكية في العراق -المبنية على أساس افتراضات النظرية النيوليبرالية- أثر في بروز ظواهر عديدة تتسم بالتشوه والتعقيد في النظام السياسي في العراق.

الكلمات المفتاحية: الرؤية، الأمريكية، التحول، الديمقراطي.



Abstract

Undoubtedly, it is not easy to discuss the subject of democracy in Iraq, but it represents an "Iraqi dream" for which the people have long sought publicly or implicitly as an alternative to the undemocratic regimes that have ruled it. as a philosophy and concept that is alien to the Iraqi political and social traditions. The model brought by the United States, as a ready-made model for the political transition from dictatorship to democracy, was not commensurate with the Iraqi specificity and the nature of the human element.

Hence, the study of the democratic experience in Iraq and the impact of the American political vision is of great importance. This study seeks to understand the nature of democratic transition and the factors affecting it. The assumptions of neoliberal theory are linked to the emergence of many phenomena that are distorted and complicated in the political system in Iraq.

Key words: American Vision, Transition, Democratic.



المقدمة

تكتسب التجربة الديمقراطية في العراق ما بعد ٢٠٠٣ أهمية كبيرة، فلأول مرة منذ الإطاحة بالنظام الملكي في العام ١٩٥٨، وقيام النظام الجمهوري بدلاً عنه يجري الحديث عن تحول ديمقراطي، وانتقال سياسي فالمرة الطويلة التي ظل فيها العراق تحت حكم الانظمة الشمولية انهت جميع المطالبات بالحياة الديمقراطية، وغيبت المطالبين بها، إما في السجون، أو بالهجرة، أو الموت.

لهذا يسعى البحث إلى متابعة الجهد الذي ولدت فيها فكرة تطبيق الديمقراطية في العراق مع بداية تشكيل المعارضة العراقي في الخارج مطلع التسعينيات من القرن الماضي، فضلاً عن ملاحظة مسار التجربة منذ تطبيقها في ٢٠٠٤ إلى الان، ومحاولة تحليل الظروف والمتغيرات والاستراتيجيات، ومدى نجاح هذه التجربة، وهل هي تمضي باتجاه صحيح أم أن هناك عقبات ومؤثرات تتقاطع مع خط سيرها، والنتائج المتوقعة منها.

إشكالية البحث: تحاول هذه الدراسة الإجابة على مجموعة من التساؤلات يأتي في مقدمتها مدى صلاحية أو صوابية الرؤية الأمريكية لبناء الديمقراطية في العراق، وفيما إذا كانت مدركة لطبيعة المجتمع العراقي، وثقافته، ومنظومته الدينية والأخلاقية، وأرثه التاريخي، وثقافته السياسية. وهل أن الإدارة الأمريكية كانت جادة في تهيئة أسباب النجاح لهذه التجربة، وإن كانت كذلك، فلماذا ارتكبت مجموعة من الأخطاء عبر قرارات تتنافي وطبيعة التحول الديمقراطية.

فرضية البحث: ان التجربة الديمقراطية في العراق اعادت طرح فرضية أساسية تذهب إلى القول بأن الرؤية الأمريكية للتحول الديمقراطي لم تكن متماسكة، ولم تدرك الخصوصية العراقية، وقد أدى هذا القصور إلى بناء نموذج مشوه للديمقراطية (الديمقراطية المحاصصاتية).

منهجية الدراسة: لقد سعت هذه الدراسة إلى اثبات فرضيتها عبر المنهج الاستقرائي ومنهج التحليل النقيدي، عبر مقتربين: الأول تاريخي، والثاني وصفي من أجل فهم أعق لطبيعة الرؤية الأمريكية لعراق يراد له من الناحية الافتراضية أن يكون ديمقراطيا، كما

تسعى إلى الاجابة عن السؤال الرئيس ما هو أثر هذه الرؤية في التحول الديمقراطي ومساراته السياسية والواقعية.

الهيكلية: قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث: الأول بعنوان تقوية المعارضة العراقية وإضعاف النظام والثاني: انتظم بعنوان الحرب في سبيل الديمقراطية، والثالث مؤسسة المحاسبة الطائفية والحزبية وتخريب أسس الدولة.

I. المبحث الأول

الرؤية الأمريكية : تقوية المعارضة العراقية واضعاف النظام

لم يكن الثاني من آب من العام ١٩٩٠ (غزو العراق للكويت) حدثاً عابراً في تاريخ المنطقة العربية والشرق الأوسط، بل نقطة فاصلة، وحدثاً كان له نتائج وتداعيات على المستوى العالمي، والعلاقات الدولية أيضاً. فقد قامت الولايات المتحدة بتشكيل وقيادة تحالف دولي واسع للتدخل العسكري المباشر في المنطقة. هذا التدخل الذي تطلب منها أن تعيد صياغة سياساتها الخارجية، وتعلن عن نفسها رسمياً كقوة متفردة في العالم ومعنية في صياغة الأطر العامة للسياسات العالمية لوحدها.

والولايات المتحدة الأمريكية وكما هو معروف تسعى دائماً إلى تبرير تدخلاتها في الشؤون الأخرى للدول بخطاب حجاجي تعبّر فيه عن مضمون اخلاقية، وعنوانين إنسانية عريضة. لهذا صورت العراق على أنه يمثل تهديد فعلي لمبدأ دولي أساسى هو (السلم والأمن الدوليين). وفي هذا السياق نشرت جريدة "هيرالد تريبيون" بتاريخ ٢٠ / أيار / ١٩٩١ الخطوط العامة العريضة للاستراتيجية الأمريكية بعد حرب ١٩٩١، وهي "ان أمريكا لن تسمح لأية قوة أخرى في العالم ان تنافسها على ان تكون هي القوة الوحيدة".^١ ووضعت العراق في حساباتها المعلنة كقوة عسكرية مقلقة ومهددة -على الرغم من أن الواقع يقول خلاف ذلك-. ففرضت عليه في التسعينات حصاراً اقتصادياً كان كفياً بإستنزاف ثرواته،

^١ خير الدين حسين، مستقبل العراق: الاحتلال-المقاومة-التحرير والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط ٤، ٢٠٠١، ص ٥٨.



وتحجيم قدراته، والتسبب بحالة واسعة من المؤس والحرمان، وانتشار الموت والمرض والخلف^٢.

وقبيل المضي في توظيف الحصار كأداة اقتصادية لاضعاف العراق، وحرمان النظام من مصادر قوته وتماسكه، وضعطت الادارة الأمريكية فكرة تغيير النظام موضع التنفيذ وفق خطة (استنزاف النظام وتقوية المعارضة) التي أعدتها بالتعاون مع بعض رموز المعارضة العراقية؛ فساعدت في عقد (مؤتمر بيروت) للمعارضة العراقية بعد قبول العراق وقف إطلاق النار مباشرة. وفي هذا المؤتمر سعت الادارة الأمريكية الى تقديم عدد من الشخصيات العراقية بوصفهم قادة معارضة معنيين بالقيام بأدوار سياسية في خطة التغيير. وحظيت المعارضة باهتمام بالغ وبشراف مباشر من جهاز المخابرات الأمريكي، ووزاري الدفاع والخارجية؛ وبالتالي نجحت الادارة الأمريكية أفكارها بخصوص مستقبل العراق موضع التنفيذ العملي بالتعاون مع عراقيين معارضين من قوى سياسية متعددة التوجهات والأيديولوجيات^٣.

لكن ثمة مشكلة واجهتها تمثلت في أن قوى المعارضة العراقية كانت -وبسبب تنوعها الفكري والسياسي- منقسمة على نفسها انقساماً حاداً وعلنياً، فقد عكست من ناحية المزاج الشخصي لأعضائها، وقناعاتهم الأيديولوجية، ومصالحهم الشخصية ، ومن ناحية أخرى إن بعضها من شخصياتها لم تكن ناضجة سياسياً بالمستوى الذي يمكن أن يؤهلها للعمل المتماسك والمنسق تحت سقف التنوع في إطار وحدة المعارضة، ووحدة مواقفها وخطابها السياسي. لذلك وبموجب هذا الواقع أثرت ثقافتها التي كانت تعج بمشاعر الكراهية والريبة إزاء بعضها، وإزاء البعض الآخر في فاعلية الخطة الأمريكية المرسومة لذلك^٤. والحقيقة إن فقان الثقة فيما بينها، وتشكيك بعضها بالأخر، وتوجيهاته الاتهامات المتباينة استنفذت كافة طاقاتها، وراح تضع العثرات أمامها لأشياء لم تكن ذات معنى كبير بالنسبة للمهام التي

^٢ ينظر عمر الشوبكي، المعارضة العراقية بين التصورات الامريكية والازمات الداخلية، انترنت: www.digital.ahram.org.dg

^٣ علي الشمراني ، صراع الأضداد ، ط١ ، دار الحكمة، بغداد، ٢٠٠٣ ، ص ٢١٤ .

^٤ هيئـم غالـب النـاهـيـ، المـحدودـاتـ الدـولـيـةـ وـالـاقـليمـيـةـ التـيـ سـاـهـمـتـ فـيـ تـقـيـيـتـ الدـوـلـةـ العـراـقـيـةـ، فـيـ مـجـمـوعـةـ بـاـحـثـيـنـ: العـراـقـ تـحـتـ الـاحتـلـالـ تـدـمـيرـ الدـوـلـةـ تـكـرـيـسـ الـفـوـضـىـ، مرـكـزـ درـاسـاتـ الـوـحدـةـ الـعـرـبـيـةـ، بـيـرـوـتـ، ط١ ، ٢٠٠٨ـ، ص ٣٠٧ــ٣٠٨ـ.



كان ينبغي عليها ان تضطلع بها، فمثلاً ان شهراً كاملاً من اللقاءات والاجتماعات والنقاشات والمداولات المتواصلة كانت حول ما اذا كانت بداية البيان للجنة المشتركة ستكون (باسم الله) أم لا؟. أضف إلى ذلك توزع المعارضة العراقية على العديد من الدولة الإقليمية، ورغبة كل دولة ان تروج لرؤيتها لعراق ما بعد صدام، عن طريق حلفائها من العراقيين المعارضين. ولعل الخطوة الأبرز لهذه المعارضة العراقية هي تحول بعض فصائلها إلى خيار العمل العسكري^٥.

لقد اكتشف الامريكيون ان سعيهم لتغيير النظام لابد وان يضعهم في وضع يتطلب منهم التعامل مع الدول الإقليمية المجاورة للعراق، وبخاصة إيران والمملكة العربية السعودية في ظل عدم وجود رؤية إقليمية منسجمة حيال الوضع في العراق (الجديد). فإيران تنظر إلى العراق ك مجال حيوي أساسى، (وحيقة خلفية)، وإن ما يحدث في العراق سيؤثر فيها، وهي تجد نفسها معنية أكثر من غيرها في التدخل في وضع صياغات وشكل المرحلة القادمة. وسبق لإيران وان شكلت مجموعات عراقية معارضة لنظام صدام حسين في اراضيها اثناء الحرب العراقية الإيرانية، -حرب الثمان سنوات ١٩٨٠-١٩٨٨، مثل منظمة بدر، وحزب الدعوة وغيرها من فصائل ما أطلق عليها (المقاومة الإسلامية). ويمكن أن نفهم الموقف الإيراني في ضوء ما يعرف في أدبيات الحرب بـ-(الضد النوعي)، وهو ذات الفعل الذي قام به العراق بدعم منظمة مجاهدي خلق الإيرانية واستضافتها في العراق خطوة اعتبرها النظام السابق نوع من (التعامل بالمثل) كردة فعل على الخطة الإيرانية. إن اهتمام إيران الكبير بقوى المعارضة الإسلامية العراقية لم يثير مخاوف النظام فحسب بل أثار أيضاً مخاوف السعودية التي سعت من جانبها إلى أن تكون طرفاً فاعلاً في الشأن العراقي وبما يعود بالنفع على مصالحها وأمنها القومي. وهي تعتقد أنها لا يجب أن تبقى بعيدة أو متفرجة عن واقع أخذ يتشكل وفقاً لمتغيرات جديدة تداخل فيها البعد الخارجي

^٥ علي الشمراني، المصدر السابق، ص ص ٢١٠-٢١٦.



بالداخلي، الدولي بالإقليمي، السياسي بالديني. وفي هذا الصدد يقول إبراهيم الزبيدي في هذا الصدد : "أصبح السعوديون في أمس الحاجة إلى جسور جيدة مع المعارضين العراقيين" ^٦. ان تفهم هذا الواقع دفع الولايات المتحدة الى حث مختلف القوى العراقية على العمل معاً كفريق عمل يجمعهم هدف واحد هو تغيير النظام. وفي الوقت ذاته تركت هامشاً من الحرية لإيران والسعودية للعمل مع قوى المعارضة لصعوبة تجاوز حقيقة تأثير قوى المعارضة بتوجهات هاتين الدولتين، فضلاً عن رؤية الإدارة الأمريكية بأهمية الحشد الإقليمي والدولي لسعيها للإطاحة بصدام حسين ونظامه السياسي. لقد مثل مؤتمر بيروت الذي عقد في آذار من العام ١٩٩١ في الواقع خطوة انطلاق حقيقة لعمل المعارضة، وان كانت خطوة متعثرة، فلأول مرة يتم لقاء بهذا المستوى بين مجموعة من القوى المختلفة أيديولوجياً وفكرياً^٧. ومثلما مثل هذا المؤتمر نقطة تحول، فإنه مثل ايضا نقطة خلاف عميق بين طروحات القوى الإسلامية والعلمانية الساعية الى توظيف الدعم الدولي لتغيير النظام السياسي في العراق. لقد حمل هذا الخلاف في ثناياه بذرة انسجام سينتज عنها لاحقا حالة من الانقسام السياسي والمجتمعي في العراق^٨.

والحقيقة ان مؤتمر بيروت لم يكن ليعقد لو لا حصول توافق بين القوى الإقليمية الثلاث: دمشق وطهران والرياض، ولو لا المال السعودي والتقارب المفاجئ بين ايران وسوريا والسعودية لما اشترك التنظيمان العراقيان اللذان ترعاهما السعودية (الوفاق الوطني، والمجلس العراقي الحر) في أعمال مؤتمر بيروت الذي شهد بداية فرض الصيغة المسبقة التي كانت توصف بـ(التوافقية)، وحاول كل طرف ان يفرض وجهة نظره على توصيات المؤتمر^٩. ان هذه الحالة عبرت بشكل مبكر عن واقع الصراع الاسلامي العلماني الذي سيحدث في العراق، والذي أثار مخاوف واشنطن في بداية الأمر، على اعتبار انه سيمثل

^٦ ابراهيم، الزبيدي، صفحات مطوية من أيام المعارضة العراقية السابقة، موقع ايلاف، انترنت ٢٠٠٩/١٢/١٦
www.elaph.com

^٧ للمزيد ينظر: مؤيد جبير، واقع ومستقبل الثقافة السياسية التعددية في الفكر العراقي المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

^٨ المصدر نفسه، ص ص ٢٥-٢٧.

^٩ وليد شهاب الحلي، نظرة الى وقائع الانتفاضة الشعبانية، انترنت دون تاريخ: www.haydarya.com



عقبة كأداء امام النجاح في تغيير النظام السياسي في بغداد. ويمكن القول إن واشنطن لم تدرك في حينها أنها ستضطر إلى تغيير كبير في سياساتها تجاه العراق، ولا سيما حقيقة النوايا الإقليمية تجاه مستقبل هذا البلد الذي أحتجه وغيّرت كل شيء فيه. وسرعان ما تكللت جهود المعارضة العراقية بفعل الدعم الدولي لها وبخاصة الامريكي منه بإصدار مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٦٨٨ في العام ١٩٩١ الذي نص على منح المساعدة الإنسانية للكورد، وفرضها بالتعاون المملكة المتحدة منطقتي حظر جوي لمنع الطائرات العراقية من التحليق شمال دائرة عرض ٣٦ شمالاً.^{١٠} في إشارة واضحة إلى بداية مرحلة جديدة تهدف إلى تمكين المعارضة العراقية لنظام حكم صدام حسين في مناطق كردستان العراق، وهذا يعني بالفهم السياسي خروج هذه المنطقة تماماً عن السيطرة المركزية لنظام الحكم في بغداد، والتأسيس لمناطق آمنة تتحرك فيها المعارضة العراقية وتتشكل وتنظم معظم فعالياتها السياسية الهدافة إلى احداث تغيير سياسي.

لعب أحمد الجلبي دور أساس في جلب الأميركيين إلى العراق، فقد حظي باهتمامهم ودعهم المالي السياسي، وانكب الجلبي من جانبه على كتابة عدد من المقالات في مختلف الصحف العالمية تتضمن الدعوة إلى عراق ديمقراطي صديق للغرب، محذراً الرأي العام العالمي من مخاطر بقاء نظام الحكم في العراق تحت سيطرة صدام حسين.^{١١} ان بروز دور الجلبي او ابرازه كقوة دافعة لعمل المعارضة كان يهدف إلى إنقاذهما؛ بعد ان كانت غارقة في مستنقع الخصومات الشخصية الصغيرة، وتمر في حالة من الارتباك والانقسام وعدم التركيز.^{١٢}.

ومما أثار القلق أكثر إن الإدارة الأمريكية نفسها كانت تعيش حالة من الانقسام إزاء كيفية التعامل مع الملف العراقي وشخصياته؛ فقد مثل الانقسام والتنافس بين شخصيات وقوى المعارضة وضعًا مربكاً بالنسبة للإدارة الأمريكية آنذاك، فانعكس على توجهات مؤسساتها

^{١٠} جاري ستانسفيلد ، العراق الشعب والتاريخ والسياسة، ترجمة وتوزيع: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ابو ظبي ، ٢٠٠٩ ، ص ١٤٧.

^{١١} علي عبد الامير، احتلال العراق-ربح الحرب وخسارة السلام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ط١، ٢٠٠٩ ، ص ٦١ .

^{١٢} علي عبد الامير، مصدر سابق، ص ٦١.



المهمة. لذلك فإن وزارة الخارجية الأمريكية ووكالة الاستخبارات الأمريكية كانتا تميلان إلى التعاون مع أيد علاوي - السياسي العراقي الباعثي المنشق والمعارض لنظام البعث الحاكم في العراق- المدعوم من الرياض التي كانت تفضل العمل مع علماني بروح عربية، خوفاً من سيطرة (الراديكاليين المسلمين) على مقاليد الأمور داخل في المعارضة العراقية^{١٣}.

ومن الأهمية بمكان أن نعرف أن شخصية أيد علاوي طرحت بصفتها (النقيض السياسي القوي) لأحمد الجلبي. وعلى الرغم من اختلاف علاوي والجلبي في تفاصيل كثيرة سياسية وغيرها، إلا أنهما جمعتهما قراءة واحدة لأهمية الدعم الدولي للمعارضة العراقية، فكلاهما قد قدر دور الجوهرى الذى يمكن للولايات المتحدة ان تلعبه في تقويض النظام الباعثي، وكلاهما سعى إلى قيادة المعارضة، كل من موقع مختلف، لكن خصوماتهما المتصلة صارت فيما بعد سبباً رئيساً من الأسباب التي لم تتمكن المعارضة من ايجاد جبهة عمل موحدة^{١٤}.

والواقع إن الإدارة الأمريكية لم تكن تحفل تماماً فيما إذا كانت المعارضة العراقية ستتمكن فعلاً من تجاوز حالة الانقسام أم لا؟ فالذى كان يهمها هو عقد المؤتمرات تحت مسمى (المعارضة العراقية)، بمعنى أن تبحث عن جسد بصرف النظر عن طبيعة الروح التي ستسري فيه. وتجسد هذا الواقع في دفعها لقوى المعارضة العراقية إلى عقد مؤتمر دولي جديد في (فيينا) لضمان السير في (خطتها للتغيير) التي تعترضها عناصر نقص شديدة، ولم تكن أيضاً بالوضوح الذي تتطلبه عملية التغيير بالحجم الوارد في هذه الخطة. وكانت الإدارة الأمريكية لهذا المؤتمر تركز على التوصيات التي تشير صراحةً إلى تبني الديمقراطية، أما التفاصيل فقد تركتها لقوى بلغ الانقسام بينها درجة كانت تشي بنتائج خطير على مستقبل الدولة العراقية^{١٥}. فالقوى الإسلامية كانت تنظر إلى المؤتمر نظرة ريبة في

^{١٣} المصدر السابق، ص ٧٣.

^{١٤} ينظر: ابراهيم نوار، المعارضة الداخلية والخارجية-الامكانات والدور، ١٩٩٩/٤/١ انترنت

WWW.DIGITAL.AHRAM.ORG.EG:

^{١٥} علي الشمراني، المصدر السابق، ص ٣٠٢.



بداية الأمر، فحزب الدعوة قرر مقاطعته، ولكنه لم يشجب أو يستنكر المشاركة لأن بعض أعضائه كان يرغب في المشاركة، والمجلس الأعلى قاطع المؤتمر واتهم منظميه بأنهم ينفذون أجندات أجنبية لقوى دولية تسعى إلى أحداث الانقسامات والانشقاقات بين فصائل المعارضة والى إطالة عمر نظام صدام حسين^{١٦}. كما إن المؤتمر انتقد لتركيزه على الشخصيات لا على التيارات السياسية او التنظيمات، ولتعويله فقط على العامل الدولي في احداث التغيير الى درجة أن دور المعارضة العراقية بدا متلاشياً ومعدوماً . كما إن المؤتمر كان منشغلًا بالمسئولين (الكوردية والشيعية) من غير إبداء اهتمام لمعاناة المكونات العراقية الأخرى. فمناطق حظر الطيران فرضت فقط على المناطق الجنوبية والشمالية وتركت المناطق الغربية من البلاد، وكأنها كانت ايداناً للعمل بمنهج تقسيمي للشعب العراقي على أساس مكوناتي، وترسيخاً لرؤى التقسيم التي كانت تطرح هنا وهناك^{١٧}.

ونجحت المعارضة كذلك في عقد مؤتمر صلاح الدين في اربيل في أيلول ١٩٩٢ ، الذي جاء عقده بناءً على ما تم خوض عنه مؤتمر فيينا الذي أوصى في مقرراته ايجاد صيغة "المؤتمر وطني" ليكون مظلة كبرى تجتمع تحتها القوى المناهضة لنظام حكم صدام حسين. وسرعان ما فتحت مكاتب المؤتمر في لندن وصلاح الدين وواشنطن بزعامة احمد الجلبي. وقد بدأت بالفعل مرحلة جديدة من النشاطات تمثلت بالجولات المكوكية والمكثفة؛ التي قامت بها الشخصيات العراقية المعارضة إلى مختلف دول العالم لشرح ملف المعارضة العراقية، وتعزيز علاقاتها بها. فواشنطن على ما بدا كانت قد بدأت تحت قوى المعارضة العراقية على العمل في جبهة واحدة، وتجاوزت الخلافات فيما بينها^{١٨}. ومثل هذا المؤتمر فرصة تاريخية للاجتماع فوق الأرضي العراقي ولأول مرة في تاريخ

^{١٦} علي الشمراني، المصدر نفسه ، ص ٣٠٣ .

^{١٧} علي الشمراني ،صدر السابق، ص ٣٠٢ .

^{١٨} المصدر نفسه، ص ٣٠٣-٣٠٤ .



المعارضة العراقية^{١٩}، على الرغم من الانتقادات الشديدة التي وجهت إليه وخاصة دعوات استخدام العمل العسكري لأحداث التغيير^{٢٠}.

لقد حاول المؤتمر الوطني بعد مؤتمر صلاح الدين ان يقدم نفسه كهيكلية تستوعب كل فصائل المعارضة، ويترعى عملها على المستوى التنظيمي والتسييري والقيادي. ولكن المعطيات اظهرت استحالة هذا الأمر، بسبب الانقسام حول مقبولية ومصداقية زعيمه الجبلي، في ضوء علاقته الفريدة والمميزة مع الأميركيين، زد على ذلك عدم التفاعل الذي قوبل به المؤتمر من قبل العديد من قوى المعارضة، والشكوك التي احاطت بموضوع مصادر (الدعم المالي) الذي جلبه الجبلي^{٢١}.

ان تطوراً ذا أهمية واجهت قوى المعارضة تمثل ببهبوب موجة من موافق "عدم الاكتئاث" بالقضية العراقية لأسباب تتعلق بسياسية الادارة الامريكية التي ارتأت آنذاك التراث في تغيير النظام السياسي في العراق في تلك المرحلة الممتدة من العام ١٩٩٤ الى ١٩٩٨. فالادارة الأمريكية كانت محبطه من حجم الانقسامات الكبيرة التي كانت تعصف بقوى المعارضة؛ الأمر الذي دفعها الى ايقاف الدعم الامريكي للمؤتمر بزعامة الجبلي. إن هذا التطور دفع أعضاء المؤتمر الى الشعور بخيبة أمل لتناقص اهتمام المجتمع الدولي بالقضية العراقية ولاسيما مسألة الإطاحة بصدام حسين، وفکروا بضرورة تسلیط الأضواء على القرارات الدولية بعد تراجع الاهتمام الغربي بالشأن العراقي، خاصة بعد الانسحابات الكثيرة التي شهدتها المؤتمر من قبل بعض الشخصيات المهمة احتجاجاً على اسلوب التعالي الذي يدير به الجبلي المعارضة العراقية^{٢٢}. ونتيجة لهذه السياسات كانت الكتلة الإسلامية من أوائل التنظيمات التي جمدت عضويتها في المؤتمر^{٢٣}، وفي كانون الثاني من العام ١٩٩٤ وجّهت الضربة الأقسى للمؤتمر من قبل الحزب الشيوعي، إذ أصدر بياناً انتقد به

^{١٩} المصدر نفسه، ص ٣٠٥.

^{٢٠} المصدر نفسه، ص ٣٢٢.

^{٢١} المصدر نفسه، ص ٣٣٦.

^{٢٢} المصدر نفسه، ص ٣٤٣.

^{٢٣} المصدر نفسه، ص ٣٧٠.

قيادة المؤتمر الوطني، وفشلها في التأسيس لخطاب وطني يصل الى كل الجماهير^٤. والضربة الأخرى جاءت من اتحاد الديمقراطيين العراقيين ١٩٩٤ باستقالة عدد من الشخصيات، منهم طالب شبيب عضو المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني، وهاني الفكيكي نائب رئيس المؤتمر الوطني، ومحمد بحر العلوم عضو المجلس الرئاسي، ومحمد همام وندى عضو الجمعية العمومية، سامي عزازة زعيم حركة الاصلاح الوطني في العراق، والحركة الإسلامية في كردستان، والحركة الوطنية الديمقراطية التركمانية، وحركة الوفاق الوطني، والحزب الديمقراطي العراقي ١٩٩٦^٥.

وفي تلك المرحلة من تاريخ المعارضة اندلع الصراع الكردي- الكردي؛ الذي أثر بشكل كبير على عملها، ولاسيما الهجوم الذي شنه (المؤتمر الوطني) بالتعاون مع الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة الطالباني على قطاعات الجيش العراقي المتاخمة لإقليم كردستان في آذار ١٩٩٥. وفي الثاني من كانون الأول من العام ١٩٩٨ عقد في طهران اجتماعاً رباعياً ضم جلال الطالباني ومحمد باقر الحكيم وأحمد الجلبي مع علي أغاخان مسؤول الملف العراقي في إيران^٦؛ من أجل ضمان استمرار النفوذ الإيراني في قرار المعارضة العراقية. ولم تكن المحادثات الإيرانية- السورية بخصوص ترتيب الوضع العراقي وبالتعاون مع بعض قوى المعارضة بعيدة عن الرغبة الإقليمية في ترتيب البيت العراقي وضمان مصالحها بعد التغيير الذي أخذ يوم بعد يوم يقترب من مرحلة شروعه^٧.

وبقي عمل المعارضة بين مد وجزر حتى وضعت الولايات المتحدة بالتعاون مع بعض الشخصيات العراقية (خطتها للتغيير) رسمياً، إذ أعلن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في

^٤ علي الشمراني ، المصدر السابق، ص ٣٧٦.

^٥ المصدر نفسه، ص ٣٧٥.

^٦ عزيز قادر الصامنجي، قطار المعاشرة العراقية من بيروت ١٩٩١ الى بغداد ٢٠٠٣، دار الحكمة، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٣٠.

^٧ المصدر نفسه، ص ٣٢٥.



١٥/١١/١٩٩٨ بياناً قال فيه " لأول مرة في التاريخ أنه سيعمل على تغيير النظام العراقي، ويتعلّق إلى اليوم الذي ستتأسّي حكومة جديدة في بغداد تحترم حقوق شعبها بدلاً من قمعه"^{٢٨}. وعليه عادت واشنطن للتعامل مجدداً مع المعارضة العراقية وبخاصة احمد الجلبي- بعد ما رفعت يدها عنه، وعن مؤتمرها منذ العام ١٩٩٦م - ومع الشخصيات الإسلامية، حيث كانت المرة الأولى التي يسمع فيها مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية يقول بأن التخوف من إيران بشأن التغيير أمر (مبالغ فيه)، وذهب إلى حد انتقاد الموقف الأمريكي من انتفاضة الجنوب عام ١٩٩١، وصرح بأن مخاوف أمريكا آنذاك كان مبالغ فيها. وقبيل ذلك أيضاً نجحت واشنطن في إجراء مصالحة بين الحزبين الكريدين الرئيسيين في واشنطن ١٩٩٨^{٢٩}. ونتج عن هذه المتغيرات تشكيل إطار جديد لعمل المعارضة تمثل باسم "مجموعة الاربعة" التي تتّألف من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وحركة الوفاق الوطني، والحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني. حيث بدأت المجموعة بأول لقاءاتها في آذار ٢٠٠٢ في لندن، ثم توالت اجتماعاتها للتوصّل لعقد مؤتمر قوى المعارضة في ٤/٣/٢٠٠٢ بدعوة من حركة الوفاق الوطني وإنضاج إجتماع عام للمعارضة العراقية. ويبدو إن دعم الولايات المتحدة لمجموعة الاربعة جاء كنتيجة للموقف المشكك بقدرة المؤتمر الوطني من قيادة التغيير الذي أبدىاته كل من وزارة الخارجية الأمريكية ووكالة الاستخبارات^{٣٠}. وباقتراب الموعد المفترض آنذاك لاسقاط النظام تم التوصل في واشنطن على توجيه دعوة للطرفين، مجموعة الاربعة والمؤتمر الوطني للتداول حول امكانية عقد اجتماع موسّع للمعارضة العراقية في دولة اوربية^{٣١}.

وظهرت إلى العلن في هذه المرحلة الدقيقة والمهمة من تاريخ المعارضة العراقية في الخارج ما عرف بـ(مجموعة الستة)، إذ وجهت الادارة الأمريكية الدعوة إلى ستة من قادة المعارضة العراقية ، محمد باقر الحكيم، مسعود البارزاني، جلال الطالباني، احمد

^{٢٨} المصدر نفسه، ص ٣٢٣.

^{٢٩} المصدر نفسه، ص ٣٣٢.

^{٣٠} علي الشمراني المصدر السابق، ص ٣٤٤.

^{٣١} المصدر نفسه ، ص ٤٤٧.



الجلبي، الشريف علي بن الحسين، اياد علاوي للحضور الى واشنطن من أجل توجيه رسالة للرأي العام للتدليل على وحدة المعارضة العراقية، وبالتالي أمكانية تقديمها من الناحية الشكلية على الأقل كشريك للعمل العسكري القادم (الاحتلال).^{٣٢}.

II. المبحث الثاني

الحرب في سبيل الديمقراطية

مثلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ تاريخ الهجوم على برج التجارة العالمي في الولايات المتحدة الأمريكية بتأثيرات مدنية متغيرةً مؤثراً في سياستها الخارجية وب خاصة الإعلان عن استراتيجية (الحرب ضد الإرهاب). وبعد مدة وجيزة اتضحت المعلم الاستراتيجية لإدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش القائمة على شن الحروب (الانتقامية والاستباقية) واتضح من خلال العلان عن مضامينها عن العراق في صميم التغيير العالمي المراد إحداثه باستخدام القوة العسكرية. لهذا فإن الزخم نحو مواجهة حاسمة مع بغداد ثابتاً ومتصاعداً وإن مصداقية شن الحرب قد تيقنت عند النظام وعند معارضيه، وكل المهتمين بالشأن الدولي.^{٣٣}.

ولأجل أن تحظى بشرعية دولية عمدت الإدارة الأمريكية جاهدة إلى بناء رأي عام داخلي وخارجي يقوم على أساس تصوير نظام صدام بأنه يمثل تهديداً حقيقياً للأمن القومي الأمريكي والعالمي. وذهبت في ادعاءاتها إلى الحد الذي اختلفت معه رواية لم تثبت أبداً فرضيتها؛ (إن هناك علاقة وظيفية بين نظام صدام والقاعدة بزعامة ابن لادن). وهذه الادعاء هو واحد من الأساليب التي تميز به بوش الابن من أجل شيطنة خصومه وضحاياه المستهدفين، معتمداً فكرة مركزية في خطاباته السياسية هي: أن تظل أمريكا في حالة هلع واحتراس وتهديد مستمر. وهذه عقيدة استمدت من عقيدة المحافظين الجدد التي أخذت

^{٣٢} المصدر نفسه، ص ص ٤٨٧-٤٨٨.

^{٣٣} عزيز قادر الصامنجي، مصدر سابق، ص ٥٠٠.



تظهر وتنامي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول^{٣٤}. إن نظرة بوش للعالم هي ضرورة فرض الهيمنة الأمريكية، فالعالم مكان سيئ يسكنه الأشرار الذين يستطيعون إلهاق الأدى بنا، وأنّ أعظم التزام أخلاقي تجاه أمريكا هو تعزيز قوتها^{٣٥}. وإن من حق الولايات المتحدة أن تشن حرباً وقائية على أي دولة تعتبرها (شاذة). لذلك لا يمكن كسب الحرب على الإرهاب بالاقتدار على الدفاع، يجب نقل المعركة إلى حيث يوجد العدو. إن هذه العقيدة تؤكد على ضرورة العمل بسرعة وعد المشاورات في الكونغرس والتشاور مع الحلفاء أو مع محامي القانون الدولي أمرا غير عملي ، وليس هناك وقت لدراسة المعاهدات الدولية والمواثيق الدولية وتأثير أثرها في الضربات الوقائية^{٣٦}. لقد كانت الرؤية الأمريكية لغزو العراق واحتلاله مشفوعة بشعارات تحقيق الديمقراطية وبناء نظام سياسي يتفق عليه العراقيون المعارضون؛ والتي عملت معهم كما أسلفنا آنفاً. وكانت مضامين الوعد المقدس الأميركي هي نشر الديمقراطية بالقوة^{٣٧}.

وطرحت الإدارة الأمريكية ثلاثة ذرائع أساسية لتسويغ الحرب على العراق، وأولى هذه الذرائع هي امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، وثانيهما وجود علاقة بين نظام صدام حسين وتنظيم القاعدة، وثالثهما إقامة نظام ديمقراطي في العراق، يصبح نموذجاً للديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط^{٣٨}. وبما أنَّ الذريعتين الأولى والثانية لم تكونا بتلك القوة ، لأنَّ العراق ثبت عدم امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل، ولم تثبت أية علاقة بين نظام صدام حسين وتنظيم القاعدة، وعليه لم يبقَ أمام واشنطن سوى التأكيد على ذريعة بناء عراق ديمقراطي يكون نقطة التغيير السياسي والتحول الديمقراطي في منطقة الشرق

^{٣٤} المصدر نفسه، ص ٥٠٢.

^{٣٥} للمزيد ينظر: محمد المسفر، توفيق الياسري، اسماعيل القادري، الدعم الامريكي للمعارضة العراقية، مقابلة حوارية على قناة الجزيرة، ١٩٩٩/٥/٣١ انترنت: www.ajazeera.net:

^{٣٦} علي عبد الامير علاوي، مصدر سابق، ص ١١٦-١١٧.

^{٣٧} خير الدين حبيب، احتلال العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣١٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ص ١٠-١٣.

^{٣٨} نصیر عاروري، المشهد الامريكي(ملف) حروب جورج دبليو بوش الوقائية، مركزيو الخوف وعلوم ارهاب الدولة مجلة المستقبل العربي ،العدد ٢٩٧، مصدر سابق ، ص ٢٨.



الاوسط^{٣٩}. ولا يختلف الكثير في أن نشر الديمقراطية هو هدف مرغوب بحد ذاته، ولكن فرضه بالقوة كان موضع نقاش وجدل كبير في مختلف الأوساط الرسمية والشعبية، المحلية والدولية. وموضع للجدل الأخلاقي فيما إذا كانت الرغبة الامريكية ذات مضامين اخلاقية. وقد افترض مهندسو الحرب ان الديمقراطية في العراق ستتم شخص عنها ظاهرة الدومينو الكفيلة بالإطاحة بالأنظمة التسلطية الاستبدادية في المنطقة^{٤٠}. وعليه نجد بأن ومضت فعلاً في جعل الديمقراطية أمراً مركزاً في خطابها الحربي والسياسي عندما بدأت بقصف بغداد في آذار ٢٠٠٣^{٤١}. وأكملت على عزمهما في بناء عراق ديمقراطي يكون منارة لمنطقة الشرق الأوسط. وعلى سبيل المثال لا الحصر ذكر الرئيس (جورج بوش) في أبريل ٢٠٠٣ بعد إسقاط تمثال (صدام حسين) "ان الولايات المتحدة لن تسحب قواتها من العراق قبل انجاز المهمة - تأمين الحرية والديمقراطية للعراق"^{٤٢}. وكذلك ذكر في خطاب له في لندن في ١٩/٢/٢٠٠٣، على "ان الديمقراطية ليست للعراق فقط، بل هي دعامة أساسية"^{٤٣}. وفي حربه ضد (الارهاب) قال "ان فشل الديمقراطية في العراق سيعيد الشعب العراقي الى البؤس. ان الديمقراطية ستتجه في العراق لأن عزيمتنا ثابتة وزاد أتنا سنساعد الشعب العراقي على تأسيس بلد مسالم وديمقراطي في قلب الشرق الأوسط"^{٤٤}.

وفعلاً قامت الولايات المتحدة باحتلال العراق بعمل عسكري كبير، من غير الالتفات الى الرأي العام الداخلي والخارجي الرافض لتغيير النظام باستخدام القوة العسكرية خارج

^{٣٩} العربي صديقي: إعادة التفكير في الديمقراطية العربية (انتخابات بدون ديمقراطية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠١٠، ص ٢٦٩-٢٧٣.
^{٤٠} حسنین توفيق ابراهيم و د. عبد الجبار احمد عبد الله، التحولات الديمقراطية في العراق -القيود والفرص- مركز الخليج للأبحاث، سلسلة دراسات عراقية، العدد الثالث، دبي، ٢٠٠٥، ص ١١.
^{٤١} ينظر: محمود مورو، المبررات الامريكية للحرب على العراق. ماذا بقي منها؟، دون تاريخ، انترنت: www.almoslim.net،

^{٤٢} Daniel Serwer, The USA, Iraq and the Middle East, 2007, the United States Institute of Peace, Internet, website: <http://www.usip.org>.

^{٤٣} بيتر و. غالبريث، نهاية العراق، ترجمة أياد أحمد، الدار العربية للعلوم - ناشرون، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٧، ص ٩٦.

^{٤٤} جون إم. أوين ، العراق والسلم الديمقراطي، مجلة شؤون الخارجية و مجلس العلاقات الخارجية، ت ٢، ٢٠٠٥، ص ٧، ترجمة مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، الانترنت، الموقع: <http://www.alkashif.org>.



الإرادة الدولية المتمثلة بالأمم المتحدة. وشكل موضوع الديمقراطية المحور الأساس فضلاً عن نزع أسلحة الدمار الشامل في (البروباغاندا) الأمريكية تجاه العراق. وبذا واضح أن الإدارة الأمريكية كانت عازمة على خوض الحرب دون الرجوع إلى المجتمع الدولي، برغم مساحة الرفض العالمية للعمل العسكري المزمع اتخاذه ضد العراق. ومع ان أحجية شن حرب على العراق غير متوفرة، أصرت الولايات المتحدة على خوضها من غير الالتفات إلى موافقة مجلس الأمن، على الرغم من فقدان الحرب لهم مسوغاتها بعدم انتهاك العراق لقواعد السلم والأمن الدوليين، فالعراق لم يقم بعمل مسلح ضدها لشن عليه حرباً مدمرة بهذه السعة والقساوة^٤.

إن مأذق الإدارة الأمريكية عند احتلالها العراق الذي أصبح مأذقاً لل العراقيين فيما بعد يتجلى في أنها لم يكن لديها رؤية تفصيلية ودقيقة عن حقيقة العراق، وطبيعة مجتمعه وكيفية ادارته، وردود الفعل التي يمكن ان تواجهها، لهذا تسببت في أن تكون سبباً رئيساً بإزهاق حياة الاف العراقيين العسكريين والمدنيين وتخريب البنية التحتية للبلد بالكامل^٥. وهذا ما سيكون عاملاً لفشل كامن سيواجهها خطتها في التغيير والبناء. فهي بنت مجمل رؤيتها على وفق معلومات لم تثبت صحتها وأفكار روجها أقطاب المعارضة العراقية التي قربتهم الولايات المتحدة منها، ومنهم الجبلي. إنها رؤية صاغتها عقول ونفوس مشبعة بنزعة الانتقام التي سيطرة على فكر وسلوك المحافظين الجدد، تيار اليمين المتطرف في الإدارة الأمريكية، والذي عملوا كأمراء للحرب، او مساعرين لها.

ومن خلال متابعة حيثيات المؤتمرات واللقاءات التي أجرتها الإدارة الأمريكية مع أقطاب المعارضة العراقية آنذاك، ندرك أن قرار الحرب بُني على ضوء النزعة العدوانية التي تبناها بعض أقطاب اليمين المتطرف، وما ساقته المعارضة العراقية لم يكن إلا شعارات أو حججاً وظفتها تلك الغدارة للتورية او لإخفاء نوازعها الحقيقة الناتجة من أفكار دينية

^٤ روني بارت، ماذ لو فشلت الولايات المتحدة في العراق، تقييم استراتيжи، مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، جامعة تل أبيب، ع (١)، مجلد (٦)، ٢٠٠٦، ص ٥، ترجمة مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، الانترنت، الموقع: <http://www.alkashif.org>

^٥ خطاب الرئيس الأمريكي في ١٩/٢/٢٠٠٣، الانترنت، الموقع: <http://www.usinfo.gov>.



وتقديرات توراتية لمستقبل المنطقة في ظل ما تؤمن بها من اوهام الصراع بين المؤمنين والكفار، وبين من يمثلون رب رسالته وبين من يمثلون عقبة في طريق خطة رب المهددة لعودة (المسيح).

وبلا أدنى شك فإن الإدارة الأمريكية في تقاعست القيام بواجباتها المنصوص عليها في اتفاقيات لاهاي ١٩٠٧ ، واتفاقيات جنيف ١٩٤٩ ، ولاسيما الاتفاقية الرابعة بحماية السكان المدنيين وملحقها بروتوكول جنيف لعام ١٩٧٧ الخاص بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة، ولاسيما تأمين أرواح السكان المدنيين، والسعى لتمكينهم من تقرير مصيرهم بأنفسهم^{٤٧} . وعليه تحولت الرؤية الأمريكية إلى رؤية أيديولوجية ليست احتلالية تتكمى على قواعد القانون الدولي . من هنا سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض نموذجها الديمقراطي (الليبرالي) على العراق ومنطقة الشرق الأوسط؛ الذي يمثل في بعده السياسي هيمنة أيديولوجية مطلقة، اذ ذكر الرئيس الأمريكي (بوش) في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي إن أهداف القوة الأمريكية تتجلى في تطبيقها النموذج الديمقراطي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، وحددت هذه الأهداف بـ "الحرية السياسية والاقتصادية، علاقات سلمية مع الدول الأخرى، واحترام كرامة الإنسان"^{٤٨} . إلا أن عملية فرض النموذج الأمريكي على العراق مهمة يسيرة بل كانت صعبة وضخمة كما قالت مستشاراة الأمن القومي آنذاك (كونداليزا رايس) انها لجلب "أكبر حرية سياسية واقتصادية" ورسمت (رايس) تشابهاً موسعاً بين إعادة بناء العراق ما بعد صدام، وإعادة بناء أوروبا ما بعد النازية^{٤٩} . ويرى بعض المحللين الأمريكيين أنّ الرئيس (بوش) يحلم بشرق أوسط ليبرالي وديمقراطي. وان تحقيق هذا الشرق الأوسط الديمقراطي الليبرالي لا يتم الا عن طريق فرض النموذج الأمريكي بعده الأصلح لأنظمة السياسية في هذه المنطقة وان العراق سيكون البوابة لهذا

^{٤٧} خير الدين حبيب، مستقبل العراق:... مصدر سابق، ص ٣٧.

^{٤٨} علي عبد الامير علاوي، مصدر سابق، ص ١٤١.

^{٤٩} خير الدين حبيب، مصدر سابق، ص ٦٣.



المشروع (الشرق الاوسط)^{٥٠}. ومن هذا المنظور ينبغي إذن عَدْ بناء الديمقراطية مكوناً مركزياً لسياسة امريكا الخارجية ولسياسة الامن القومي التي تتبعها، وان هاتين السياستين لهما أهداف استراتيجية هي: توسيع مجتمع الديمقراطيات بشكل عام، واحتذاب العالم الاسلامي بشكل خاص الى نظام اقتصادي معاصر تزدهر فيه الديمقراطية ويمارس فيه الدين بحرية التسامح والخصوصية^{٥١}.

ان اعلان انتهاء العمليات العسكرية في ايار مايو ٢٠٠٣ ، من غير انسحاب القوات العسكرية الأمريكية من العراق عنى ان الولايات المتحدة اصبحت قوة احتلال يتوجب عليها مجموعة من المسؤوليات. وفي مقدمتها مسؤوليتها عن إدارة البلد في مرحلة انتقالية حتى يتمكن العراقيون من إدارته بأنفسهم من غير سلطة الاحتلال. وعليه أعلن عن تعيين السفير بول برير حاكماً مدنياً للعراق، ورئيساً لسلطة الائتلاف المؤقتة؛ الذي قام بدوره بتشكيل فكرة الإدارة الأولى - (سيئة الصيت) - وهي مجلس الحكم" ، على ان يعهد بأمر مناقشة الدستور الى مجلس دستوري^{٥٢} . ويمكن القول انه تشكيل مجلس الحكم لا ينسجم وقرار مجلس الامن ١٤٨٣ . فالقرار ينص على ضرورة مساعدة العراقيين في تأسيس سلطة انتقالية بقيادة عراقيين ومجلس الحكم لم يكن خياراً عراقياً محضاً كما لم يكن مجلساً مستقلان بل أن إنه يستمد وجوده وتكوينه من سلطات الاحتلال، بمعنى انه ليس وليداً من إرادة الشعب العراقي، وصلاحياته ووظائفه كانت محدودة بفعل وجود فيتو امريكي على قراراته^{٥٣} . إن واحداً من أوجه قصور الرؤية الأمريكية إن التخطيط لحرب العراق وما بعدها أنصب بمجمله على خطط عسكرية، من غير الاهتمام بمقومات التحول المدني

^{٥٠} معهد تحليل السياسة الخارجية IFPA و مؤسسة برادلي، القوى المعززة للديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير: دروس الماضي واستراتيجيات المستقبل، ٢٠٠٦ ، ترجمة مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، الانترنت، الموقع: <http://www.alkashif.org>

^{٥١} Jeff Haynes, Democracy in the Developing World, Africa, Asia, Latin America and the Middle East, Polity Press in association with Black Well Publisher Ltd., UK, USA, 2001, p. 26.

^{٥٢} سيد محمد الداعمو، مشروع امريكي يرسم خريطة جديدة للمنطقة الشرق الاوسط الكبير ام الجديد دون تاريخ، www.atf.org.jo

^{٥٣} National Security Council, the National Security Strategy of the United States of America, March 2006, Internet, website: <http://www.whitehouse.gov/nsc/nss/2006>.



والديمقراطي، ولا بكيفية إعادة بناء البنى التحتية التي ستحطمها الحرب الشاملة. واكتفت بالحديث عن الإطاحة بنظام ديكاتوري، واستبداله بآخر ديمقراطي، ولم يجر الحديث عن طبيعة النظام الديمقراطي المزعوم تطبيقه في العراق، ومقدار ملائمة لوضع العراقي المتوع ولا عن السيناريوهات التي يمكن ان يحدثها الاحتلال^٤.

إن أفكاراً ذات دلالات ومعانٍ سياسية كبيرة مثل الفدرالية على سبيل المثال لم تدرس جديداً وتم تضمينها الدستور العراقي الجديد من غير التساؤل الجاد عن مدى صلاحيتها للعراق في مرحلة اتسم بطبع تصاريжи، تتنازعه الأفكار المتناقضة، والمطالبات المختلفة. فالمعارضون الكورد كانوا متحمسين للفدرالية باعتبارها بديل عملي للسلطة المركزية، وتلبي طموحاتهم القومية والسياسية الساعية إلى كسب مزيد من الاستقلالية، أما قوى أخرى إعتبرتها بداية لتقسيم العراق، وبذرة لمزيد من النزاعات الإدارية الحدودية بين الأقاليم والمحافظات. كما إن فكرة (اجتثاث البعث)؛ الذي اعتبرها المعارضون جوهر العدالة الانتقالية، وضمان لعدم عودة حزب البعث للسلطة مرة أخرى، لم ينظر إليها من جوانب قانونية وانسانية. فلم يطرح المصممون لهذه الفكرة على أنفسهم كم من الأسر ستتجث باجتثاث المعيل لهم، وain سيدھب المجتثون؟ إلى خارج العراق ، أم إلى ain؟، وإذا لم يجد المجتثون طريقاً أمامهم للتعبير عن ذواتهم، أو مصالحهم فهل سينضمون إلى جماعات عنف مسلح تحت عنوان (المقاومة)؟ النقا رير تشير إن فكرتي الفدرالية واجتثاث البعث نوقشت في التقرير الذي وضعته "مجموعة المبادئ الديمقراطية" وحررها كنعان مكية وسلام الجلبي ومؤتمر لندن للمعارضة العراقية في ٢٠٠٢. وتم رفض فكرة الحكومة المؤقتة، إذ رأى ان تشكيل حكومة مؤقتة يعزل المعارضة الداخلية^٥. وهذا يعني أن الرؤية الأمريكية تأثرت بشكل أو بآخر بأفكار طرحها معارضون، ولم تكن هي معنية تماماً بتصميم رؤية سياسية مبنية على فهم الواقع واستشراف المستقبل، فقط تعالوا لنغير النظام وفقط.

^٤ عبد الحسين شعبان، المشهد العراقي الراهن-الاحتلال والضوابط في ضوء القانون الدولي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٧٩، مصدر سابق، ص ٦٥

^٥ عبد الحسين شعبان، مصدر سابق، ص ٦٦.

لقد كلفت الإدارة الأمريكية الدبلوماسي المعروف (جاي غارنر) الذي عمل مديرًا مدنياً في كردستان العراق على إدارة السلطة المدنية في العراق بعده قد اكتسب خبرة كبيرة بعمله مع قوى المعارضة العراقية في كردستان العراق، ويتمتع بسمعة طيبة في الأوساط الأمريكية والعراقية المعارضة على حد سواء^٦. ولكن لم توضح أسباب إعفائه وتعيين بول بريمر بدلاً عنه، ولا تتوافر لنا معلومات تقسر تلك الأسباب غير أننا يمكن أن نتلمس ذلك من خلال فهم الكيفية التي أدار بها بريمر العراق، وطبيعة قراراته التي رسمت المسارين السياسي والقانوني للعراق. ومن المهم لنا كباحثين و العراقيين أن نعي إن ما نعيشه اليوم من أزمات سياسية كانت نتائج لمقدمات خاطئة وضعها بريمر. فالقرارات التي اتخذها مازالت تلقي باثارها على الوضع العراقي إلى يومنا هذا. ان تعيين بريمر ومجيئه إلى العراق ارتبط بالتغيير الدراميكي في السياسة الأمريكية، عكس رغبة وزارة الخارجية الأمريكية في تطبيق رؤيتها السياسية في العراق، مما أثرت على تفكير الرئيس بوش وقراراته تجاه العراق^٧. وأصبحت الدولة العراقية بفعل سياسات الاحتلال محطمة وكانها غير موجودة. وأدى سقوط الدولة عملياً إلى سقوط السيادة عندما فقد العراقيون استقلالية قرارهم السياسي والسياسي والاقتصادي. إن انهيار الدولة عملياً، وبناها الناظمة، ومؤسساتها العاملة بما فيها مؤسسة الجيش قاد فيما قاد إليه إلى فراغ دستوري، إذ أبطل فعلياً الدستور المؤقت الصادر في ١٦ تموز ١٩٧٠. ولنا أن نتخيل دولة بلا دستور ومؤسسات، غنها مرحلة من أخطر المراحل في تاريخ العراق السياسي.

مع هذا الفراغ حلت سلطة الاحتلال محل سلطة الدولة وأخذت تمارس السيادة الفعلية على الأرض وتطلب من السكان المدنيين الامتثال لأوامرها، ورافق انهيار الدولة انهيار وفلتان أمني أدى إلى استكمال عملية تخريب البنى التحتية التي ابتدأ بها الاحتلال بعمليات نهب وتخريب واسعة رسمت مشهداً مؤسفاً لحال العراقيين، شاهده ملايين الناس في العالم^٨.

^{٥٦} علي عبد الأمير، مصدر سابق، ص ١٤٣.

^{٥٧} المصدر نفسه، ص ١٢٥.

^{٥٨} حامد مطاوع، حاكم العراق "جاي"، ٤/١٦/٢٠٠٣ نترنت، www.bintijbeil.com



وأعطت دليلاً محبطاً للعالم أجمع، بأن الولايات المتحدة لم تكن جادة في مسألة إقامة الديمقراطية والسلام في العراق بعد تفكير الدولة العراقية بفعل العمل العسكري، وكذلك أثرت مثل هذه الاعمال كثيراً على صورة الشعب العراقي في العالم أجمع، وبينت إلى أي مدى انهيار المنظومة الأخلاقية في العراق نتيجة لسنين من القهر الاستبدادي والحصار الاقتصادي المدمر، والسرقة والنهب والحرق المتعمد^{٥٩}.

ولم تظهر الإدارة الأمريكية عملاً ايجابياً يعبر عن التزام حقيقي باستقرار هذا البلد، إلى الحد الذي بدأ يرى معه الكثيرون ان بناء الديمقراطية في العراق على وفق هذه العقيدة يمكن ان يكون كذبة كبيرة، وشعارات لمحاكمة الرأي العام فقط، أما الحقيقة فتشهد إلى ان الولايات المتحدة ماشت الحرب لا لمصالحها القومية البحتة. وهذا ما دلل عليه المنهج الذي اتبع في احتلال العراق. فلقد جسد التدهور الأمني الكبير الذي رافق الاحتلال الأمريكي منذ يومه الاول، والعمليات العسكرية التي واجهها، وعمليات المقاومة حالة القصور في الرؤية الأمريكية واحفاظها في توقيع ردود الفعل العراقية، فهي كانت غارقة بأفكار لم تكن واقعية، تصورت معها انها ستتعامل معاملة الفاتحين، وسيستقبلها الشعب العراقي بترحاب كبير لإطاحتها بنظام حكم دكتاتوري، وسعيها لإقامة نظام حكمديمقراطي بدلاً عنه^{٦٠}. الخطأ الاستراتيجي الذي دفع به ثمنه الولايات المتحدة ، ودفع ثمنه الشعب العراقي أيضاً هو هذه النزعة الرومانسية المغفرة بالنزرق والغرور السياسي، كما أنها اعتبرت إن الدولة ومؤسساتها هي جزء من نظام صدام حسين فأطاحت بها ليتجثم العراقيون بناء نظام سياسي جديد على أساس وضعها بريمر. وفات الإدارة الأمريكية أن الدولة هي ليست نظام الحكم وإن كان هو جزء منها وهنا نعني regime وليس political system^{٦١}.

III. المبحث الثالث

^{٥٩} علي عبد الامير، مصدر سابق، ص ١٦٦.

^{٦٠} عبد الحسين شعبان، مصدر سابق، ص ١١٧.

^{٦١} علي عبد الامير ، مصدر سابق، ص ١٧١.



مؤسسة الطائفية وتخريب الدولة

أولى خطوات التخريب تمثلت بنظرية "المحاصصة الطائفية" بوصفها ابتكاراً امريكياً فريداً يلائم الوضع العراقي وهنا جرى سوء توظيف فكرة (الديمقراطية التوافقية) المعهود بها في الدول شديدة التنوع. لهذا بنيت الديمقراطية على وفق قاعدة المحاصصة الطائفية والحزبية؛ التي انتجت ديمقراطية مشوهة وقادت إلى هيمنة طبقة سياسية معينة على القرار السياسي والمقدرات الاقتصادية للبلاد. هذه الديمقراطية التي أعتقد الأمريكيون بقوتها وأنها ستكون منطلق لتغيير كل المنطقة. فقط هي مسألة وقت ويكتمل تصميم نظام سياسي يتتساب والخصوصية العراقية كما كان يردد بريرمر دائماً بذلك. وفي احداها قال (لكولن باول) وزير الخارجية الامريكي في تلك المدة قولها فضفاضاً: ان الشريعة يمكن ان توجد جنباً الى جنب مع الديمقراطية كما هو الحال في قطر على سبيل المثال، مادامت الشريعة تقتصر على القضايا الأسرية، وبموجب هذا التصور يمكن ان نضع دستوراً خلال عام وان تجري انتخابات ديمقراطية الى حد ما برغم محدودية المدة الزمنية المقترنة^{٦٢}. لقد بنت الادارة الامريكية جزءاً كبيراً من استراتيجية لعراق ما بعد التغيير على فرضية مفادها" وجود تهميش كبير لكثير من مكونات المجتمع العراقي في الحياة السياسية والحكم، ولابد من وضع قاعدة تعكس حجم المكونات العددية". وبدا جلياً أن الادارة الأمريكية قد تأثرت الى حد كبيرة بظروفات بعض السياسيين العراقيين في المعارضة الذين ركزوا على هذه النقطة تحديداً؛ لتضعها وانشطن ضمن الاهداف الرئيسة لعملية التغيير^{٦٣}.

ان التجسيد الحي لهذه الفرضية اتضحت في الطريقة التي ابتكرتها سلطة الائتلاف المؤقتة في تشكيل مجلس الحكم. إذ أصر الحاكم الامريكي على تطبيق ما عرف لاحقاً بـ"المحاصصة الطائفية" ، التي أسست للطائفية السياسية في العراق بشكل رسمي، واصبحت فيما بعد واحدة من معوقات التحول الديمقراطي في العراق. وقد أسس بريرمر مجلس الحكم

^{٦٢} للمزيد ينظر: محمد الالوسي، الاهداف الحقيقة للاحتلال الامريكي، ١١/١١/٢٤١٤، اونلاين: www.amoslim.net.

^{٦٣} رند رحيم، ، رند رحيم فرانكي، مراقبة الديمقراطية في العراق: تقرير رقم واحد عن الوضع في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع (٢٩٧)، بيروت، سبتمبر ٢٠٠٣، ص ٨٠-٧٤.



وفق قناعته هذه، وبموجب قاعدته المبتكرة ليكون التمثيل الطائفي والقومي على النحو التالي: (الشيعة) يمثلون ١٣ %٥٠ ولهم مقعد من أصل ٢٥ مقعد ، و(العرب السنة والكورد) يمثلان ٤٠ % لكل منها ٥ مقاعد ، ومقعد واحد للأقليات^{٦٤}. ولو كان للإدارة الأمريكية نية صادقة لكان بإمكانها اعتماد التمثيل القائم على أساس المحافظات، أو اعتماد نظام المدن الكبيرة، والريف، والعشائر الكبرى، والنقابات العمالية أو المهنية^{٦٥}. ومن هنا صار الحديث في الاروقة السياسية حديث طوائف ومكونات وعرقيات، وابتعد عن كونه حديثاً وطنياً، وذهب كل فريق إلى تشديد مطالبه الفئوية على حساب المصلحة الوطنية ظناً ان هذه المرحلة هي مرحلة تعزيز المطالب والحقوق الفرعية، ونسي هذا الفريق او ذاك انه ينساق بشكل طوعي إلى ترسیخ قاعدة المحاصصة الطائفية، والتي لا تعني بحال من الاحوال انها ديمقراطية توافقية كما حاول الامريكيون ان يوهموا الأطراف السياسية في العراق، أو يوهموا انفسهم قبل غيرهم بأنهم يمضون في مسار التحول الديمقراطي، ونقل العراق من الشمولية إلى الديمقراطية. حتى ولو سلمنا بان مجلس الحكم كان الخيار الأسلم بالنسبة للعراقيين لإدارة الاختلاف، وطمئن المخاوف من التي كان يصرح بها بعض من الأطراف، فان بهذا المعنى لا يتمتع بسلطة تمثيلية أو تنفيذية أو بشخصية قانونية مستقلة او اهلية تعطيه حق ممارسة السيادة، لأنه كان مجلساً تحت حكم الاحتلال. ومن جانبها بقيت سلطات الاحتلال تنظر إلى مجلس الحكم على انه مجلس مؤقت وواجهة يمرر من خلاله مواقفها وقراراته، ولطالما كانت تتنقص من شرعيته لحين انتخاب حكومة تمثيلية يختارها الشعب العراقي.

في شباط ٢٠٠٤، وصل المبعوث الخاص للأمم المتحدة (الأخضر الإبراهيمي) إلى العراق للمساهمة في حل مشكلة كتابة الدستور، واتفق مع جميع الأطراف على إلغاء فكرة الانتخابات بدعوى عدم ملائمة الظروف لإجرائها الانتخابات، وعليه وافق الجميع على

^{٦٤} بول بريمر، عام قضيته في العراق-النضال لبناء غد مرجو، ترجمة عمر الایوبى، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٩٩.

^{٦٥} عن تداعيات هذه السياسة ينظر: تقرير، مارينا اوتاي، دانيال قيسى، مستقبل النظام السياسي في العراق بعد الانسحاب الامريكي، السياسية الدولية، ٢١/٣/٢٠١٢ : www.syyassa.org.eg



تشكيل حكومة انتقالية قصيرة الامد، يتم اختيارها من قبل الامم المتحدة، مع تحديد دورها كحكومة انتقالية مرحلية تعمل بدءاً من انتقال السلطة في ٣٠/حزيران/٢٠٠٤ ، حتى انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٥^{٦٦}. اما الخلافات بين أعضاء مجلس الحكم الانتقالي فكانت تتمثل في نظرتهم الى العديد من القضايا مثل دور الاسلام، وحقوق المرأة، ودور الجيش العراقي، وتوزيع الثروة وغيرها من القضايا. كان واضحاً ان مكونات الشعب العراقي لا تشتراك برؤيه جماعية تجاه الدولة العراقية، فكان (الشيعة) يريدون دولة اسلامية تحافظ على حقوقهم، والكورد يشددون على نظام فيدرالي يمنحهم قدرأً أكبر من الاستقلال الذاتي؛ اذ ان النظام الفيدرالي سيمنحهم السيطرة على الكثير من المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في حياتهم. أما العرب العلمنيون فكانوا يريدون بلداً موحداً مع منح بعض السلطات الى محافظات محددة جغرافياً وليس على أساس عرقية، اما (العرب السنة) كانوا يريدون بشكل عام عراقاً مركزياً موحداً، وبين هذا الموقف وذاك توجد موافق أخرى متباعدة.

وعليه لم تكن موافق العراقيين جميعهم موحدة إزاء الاحتلال الأمريكي، ولا يمكن بحال من الأحوال ان كل العراقيين كانوا راضين للوجود الأمريكي. ف(الشيعة) على سبيل المثال لم يكونوا موحدين إزاء هذه المسألة، فالقوى التي تعاونت مع الادارة الامريكية للتغيير النظام كحزب الدعوة والمجلس الأعلى وغيرهما كانت مؤيدة للوجود الأمريكي بعده وجوداً ضامناً لبناء عراق جديد يكون فيه الشيعة هم الأكثريه، والمسكين بمفاتيح القوة في العراق. المرجعية الدينية كانت متحفظة لهذا الوجود، وسعت الى مقاومته سلمياً، وان يصوغ الدستور والحياة السياسية العراقيون. والتيار الصدري كان راضاً لهذا الوجود، وداعيا الى الجهاد ضده، على الرغم انه لم يقف بالضد من العملية السياسية^{٦٧}. أما القوى السياسية الكردية فلم تتعارض على الوجود الأمريكي، لإيمان هذه القوى إن الحلم الكردي والمطالب الكردية لا يمكن لها أن تتحقق مالم تكن لديهم قوة مساندة، ولا أفضل من قوة مطلقة بيدها

^{٦٦} رند رحيم، مصدر سابق، ص ٨٠ .

^{٦٧} علي عبد الأمير علاوي: مصدر سابق، ص (١٤٣-١٤٢).

مفاتيح كل العالم ومنظمه الدوليه. لذا اعتمد نجاح الكورد في تجربتهم في كردستان اساساً على نجاح الجهود الامريكيه في ايجاد عراق ديمقراطي تعددي^{٦٨}. والعرب السنة كانوا في العموم راضين للوجود الامريكي؛ لأنهم اقتلعوا هم من يتحكم بمصادر قوتها، وثقافتهم السياسية تتماهي مع الدولة المركزية، والثقافة العلمانية، كما ان قرارات سلطة الائتلاف عمده الى تجريدهم من كل سلطات اخرى، بقرار اجتثاث البعث وحل الجيش العراقي، الذين كانوا يشكلون نسبة كبيرة في تمثيل هاتين المؤسستين الضخمتين. وطبقاً لهذا الواقع لم يجد (العرب سنة) العراق في غالبيتهم بدا من الانخراط بأعمال سياسية وعسكرية مقاومة للسياسة الامريكية في العراق، وللوجود العسكري لها. وشرعت في تنظيم نفسها في فصائل مقاومة للوجود الامريكي، ووقفت بالضد من التحول الديمقراطي، وهددت باستهداف المشاركين في العملية السياسية^{٦٩}. غير ان هذه الحقيقة لا تخزل مشهد كل العرب السنة في العراق فقوى سياسية كثيرة وفي مقدمتها الحزب الاسلامي قبل بالوجود الامريكي ودعا الى مقاومته سلمياً وسياسياً من خلال المشاركة في العملية السياسية^{٧٠}.

إن انفراد السلطة المدنية للاحتلال باتخاذ القرارات المصيرية لم تكن له تداعيات محمودة، وكانت له الكثير من التداعيات السلبية التي انعكست على الوحدة الوطنية، والسلام الاهلي. فلم تبذل سلطة الاحتلال كثيراً من الجهد لوقف اعمال التهجير والقتل والتغيرات الارهابية اليومية في العراق؛ والتي ادخلته في نفق مظلم وكاد ان ينزلق الى حرب أهلية شاملة في العام ٢٠٠٦. ولم يكن مفهوماً لماذا غضت سلطات الاحتلال النظر عن عمليات القتل اليومي للعراقيين على مختلف تكويناتهم الاجتماعية؟. ولماذا لم تحاسب أو توقف الشركات الأمنية التي تورطت بأعمال قتل لعراقيين، وإدارة عصابات، وفرق موت على

^{٦٨} الأخضر البراهيمي يبحث مع مجلس الحكم العراقي موضوعي انتقال السلطة واجراء الانتخابات، موقع الامم المتحدة، ٤/٤/٢٠٠٤، انترنت: www.un.org

^{٦٩} علي عبد الامير، مصدر سابق، ص ٤٠٣-٤١١.

^{٧٠} للمزيد ينظر د. منذر الفضل، مشكلات الدستور العراقي، دار اراس للطباعة والنشر، اربيل كوردستان، ٢٠١٠، ص ١٩٥-٢٣٣.



الهوية لتمزيق هذا البلد. وسمحت بوجود مليشيات عسكرية تابعة لأحزاب تحكمت بالقرارات المصيرية بخصوص حاضره ومستقبله دون استشارة أحد^{٧١}.

لقد سعت قوات الاحتلال الى بناء قاعدة اقتصادية لشركاتها وشركات متحالفة معها والشخصيات العراقية المتعاونة معها. وفسحت المجال لقوى محددة للسيطرة على مقاليد الأمور، وتوسيع قاعدة سيطرتها على ممتلكات الدولة، التي حولتها بعض الاحزاب الى مقرات لها، وقصور لزعيمائها. ان توارث ممتلكات الدولة أسس لسياسة نهب ممنهجة لكل ما له علاقة بالدولة متذرعة بنزعات الانتقام من الدولة وكأنها هي النظام. ان هذه الاحزاب قد اسهمت في انهيار الدولة، وتحطيم كل هياكلها من اجل زيادة نفوذها وتعاظم دورها في رسم مستقبل العراق الأمريكي الجديد^{٧٢}. وبالتالي أسمم الاحتلال بتخريب الدولة واطلاق العنان لمشاعر الكراهية ضدها، وتصوير الدولة على أنها المسؤولة عن معاناة العراقيين. ان هذه السياسة الأمريكية كانت خطيئة كبرى اقترفتها أمريكا، كما اقترفت غيرها من الخطايا الكبرى في كل العالم^{٧٣}.

وتبنت الادارة الأمريكية في منطقة الشرق الاوسط ما عرف بـ "الفوضى الخلاقة"^{٧٤}. لقد عمدت الادارة الأمريكية قبل وبعد الاحتلال الى توظيف قدراتها الإعلامية للترويج لحملتها العسكرية والسياسية في العراق، وعملت على ابتزاز وسائل الإعلام العربية اما بالترغيب او بالترهيب بالضغط على حكوماتها. ان هذا الاسلوب يدل على تناقض شرعية العمل الأمريكي بالعراق، وانهيار مصداقيته العالمية وبالاخص على مستوى البلدان العربية، ومن هنا قوبلت الاجراءات الأمريكية في العراق بمزيد من الشكوك والمخاوف من قبل الانظمة العربية، التي بقيت متحسسة ازاء النوايا الحقيقية للادارة الأمريكية في العراق ومن ثم في المنطقة^{٧٥}.

^{٧١} ينظر: علي عبد الامير، مصدر سابق، ص ص ٢٠١-٢٠٥.

^{٧٢} فوزي الرواى، حول الاوضاع السياسية والاجتماعية العراقية تحت الاحتلال، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣١٧، مصدر سابق، ص ١٣٥.

^{٧٣} نادر فرجاني، احتلال العراق بين ادعاءات التحرير ومطامع الاستثمار، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص ١٧ .

^{٧٤} فوزي الرواى، مصدر سابق، ص ١٦٧.



لقد تفكك العقد الاجتماعي الذي يربط العراقيين بتفكك الدولة، وترجعت قيم المواطنة وتصدعت الهوية الوطنية العراقية، وبدا الناس بالهروب إلى هوياتهم الفرعية، واخذت تتشكل ثقافات فرعية تتناسب والتغيرات الكبيرة الحاصلة. فكل مكون بدأ ينظر إلى الدولة العراقية ومكوناتها الأخرى بالمنظار الذي تضعه لها ثقافاته المحلية. إن انهيار العقد الاجتماعي جعل العراقيين يتخطبون في وحل الطائفية والعنصرية، ولم تستطع الحكومات العراقية أن تعيد بناء هذا العقد لعدم تمعتها بإرادة وطنية جادة، حيث كان تعصبها إلى مذاهبها وقوماتها أكثر من تعصبها للدولة العراقية الوطنية.^{٧٥}

وبالتالي فإن مجموعة الاحفاقات الأمريكية في الإدارة الصحيحة للعراق، وعدم اكتراها بالتعديل على سياساتها رغم الانتقادات الشديدة لها، قد أدى إلى بروز التناقضات الطائفية والمذهبية. ونتج عن ذلك مقاومة شرسة ضد الاحتلال.^{٧٦} انطلقت في مناطق عديدة من العراق لتؤدي إلى نتائج إنسانية واقتصادية كارثية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وأدت إلى فشل ذريع الولايات المتحدة في الإدارة المدنية، مما عجل بانسحابها في عام ٢٠١١ من غير تنفيذ كامل التزاماتها إزاء العراق.^{٧٧} لقد كانت الإدارة مرتبكة في كيفية التعاطي مع المتغيرات الشديدة التعقيد وبخاصة عزوف غالبية العراقيين عن سياساتها، وبروز مقاومة عسكرية قوية لها. لقد بحثت الإدارة الأمريكية عن مخرج لكثير من المعضلات التي نتجت عن سياساتها غير الكفؤة في إدارة الملف المدني في العراق، وراحـت تتحدث عن جداول زمنية لالانتقال السياسي وتسلیم السيادة للعراقيـين التي لم تكن لتعني أكثر من سيادة شكـلية منقوصة بفعل بقاء الوجود العسكري والنفوذ السياسي في قرار بناء الدولة وإطارها القانوني الدستوري ومسار العملية السياسية والاقتصادية في العراق. لقد حاولـت الإدارـة الأمريكية أن تضفي نوعاً من الشرعـية الدوليـة على اجراءـاتها بخصوص العراق، وان تعـجل بالمسـار السياسي الذي كان من شأنـه ان يـعـجل من توسيـع هامـش الحرـية لها، فيما اذا

^{٧٥} فاضل الريبيـعي، «حول المقاومة العراقـية للاحتـلال»، مجلـة المستـقبل العربيـ، العـدد ٣٠٣، مـركـز درـاسـات الوـحدـة العـربـيةـ، بيـروـتـ، ٢٠٠٤ـ، مصدرـ سابقـ، صـ ١١٢ـ.

^{٧٦} فوزـي الرـاويـ، مصدرـ سابقـ، صـ ١٦٨ـ.

^{٧٧} فاضـل الـريـبيـعيـ، مصدرـ سابقـ، صـ ١١١ـ.



ما قررت انهاء وجودها العسكري او السياسي في العراق^{٧٨}. ولكن واقع الحال ورغم المسار الغني بالإنجازات على المستوى السياسي والقانوني الدستوري، الا ان الولايات المتحدة لم تكن موقفة تماماً في إدارة عملية التحول الديمقراطي، ليتبين فيما بعد ان أسس النظام السياسي الذي وضعته كان هشاً، ولم تكن بتلك الدراية والدقة لتراهن عليه بعد تخفيف قبضتها على مجلل الأمور، وعلى الأقل القرار السيادي، الذي بقي إلى فترات لاحقة يدار من خلالها مباشرة. ولم يكن للسيادة التي أعلنت عن نقلها لل العراقيين من معنى عميق في ظل استمرار الاحتلال للعراق. أما قضية السيادة واحترامها من الجانب الأميركي، فقد كانت من أسوأ ما قدم الأميركيون من صور عن احترام الدول وشعوبها وسيادتها الوطنية، بل وصل الأمر إلى قتل عشرات المدنيين بدم بارد من خلال شركات الأمن الخاصة^{٧٩}.

وحتى برير لم يكن يؤمن بأن اللبنة الأولى لهذا النظام السياسي المتمثل " بمجلس الحكم" كان هو الصيغة المثلثى . ولم يكن المجلس مؤهلاً لنقل السيادة إليه ثم إلى العراقيين، في المدة المحددة التي تم الاتفاق عليها مع الامم المتحدة. يقول برير " شدّدت إن علينا الإيضاح بأن هذا المسار البديل نحو السيادة غير مقبول بالنسبة إلينا، فمجلس الحكم لا يتمتع بتقويض حكم العراق. وإن أعضاءه أياً كانت مقدرتهم كأفراد، لا يتمتعون بتأييد كبير، وهم يفتقرن إلى المصداقية لدى قطاعات واسعة من السكان"^{٨٠}. لقد كان مجلس الحكم وعاءً غير محكم ، ومنحه السيادة قبل الدستور والانتخابات لم يكن يسخر من العملية الدستورية فحسب، وإنما كان يخاطر بفشل تلك العملية أيضاً، إذ ترك مجلس الحكم يفعل ما يشاء بتوجيهه من سلطة برير فقط^{٨١}.

ويمكن القول إن فرض الديمقراطية بالقوة عمل انطوى على قدر كبير من الخطورة وأدى إلى نتائج كارثية على واقع ومستقبل الدولة العراقية. فمن بين الأنظمة الثمانية عشر التي

^{٧٨} فاضل الريبيعي، مصدر سابق، ص ١٣ - ١٦.

^{٧٩} ادم روبرتس، نهاية الاحتلال العراق ٢٠٠٤، مجلة المستقبل الوطني، العدد ٣٠٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤ ، ص ٣٢.

^{٨٠} المصدر نفسه، ص ٢٤ - ٤٨.

^{٨١} مجدي كامل: بلاك ووتر (جيوش الظلام)، دار الكتاب العربي، دمشق - القاهرة، ط ١، ٢٠٠٨، ص ٢٠٩ - ٢١١.



تدخلت الولايات المتحدة لتغييرها بالقوة ، لا توجد سوى ثلاثة انظمة فقط تستحق صفة "الديمقراطية" وهي ألمانيا وابطاليا واليابان. ويرجع النجاح في عملية التحول الديمقراطي في هذه البلدان الى سببين اثنين ، اولهما انهم بهزيمة كاملة، ثانيهما انهم لم يواجهوا خطر اندلاع حرب اهلية، وهم شرطان لا يتوفران في حالة العراق.^{٨٢}.

لقد وقعت الإدارة الأمريكية بمعضلة كبيرة لأنها أغفلت مجموعة من الاعتبارات، فلم ينتبه الأمريكيون والبريطانيون إلى أن التوافق على قيمة الديمقراطية الانتخابية، لا يعني مساندة غالبية الشيعة للأساليب الديمقراطية العلمانية التي كان المنفيون العراقيون يزعموها، وأمل الأمريكيون ان يطبقوها عند استلامهم مقادير السلطة. كما وان الإسلاميين الشيعة لم يكونوا موحدين، فقد كان بينهم ثلاثة اتجاهات قوية، تتنافس فيما بينها لنيل الاعتراف والسلطة ضمن المجتمع الشيعي، كان الميدان الرئيسي للتراحم هو درجة موالة أي مجموعة او زعيم للأمريكيين او درجة معادتهم لهم. وكان من الصعب التوفيق بين إرضاء الأمريكيين والاحتفاظ بقيمة ان يكون مسلم صالح^{٨٣}. وبذا أن الولايات المتحدة متخطة بسياساتها، بعد ان اكتشفت ان بناء الجيش العراقي هو عملية ليست سهلة، في ظل تصاعد عمليات المقاومة المسلحة عليهم. لقد بدأت الاستعانة بالشيوخ القبليين لکبح جماح السنة الرافضين للوجود الأمريكي ولديمقراطية أمريكا. فعقود من الزمن وهم مرتبون بالسلطة السياسية الشمولية كان كفيل بإدامة زخم الإعمال العسكرية ضد الأمريكيين لسلبيهم السلطة ومنها لغيرهم^{٨٤}.

لقد أدركت القوات الأمريكية صعوبة إن لم يكن استحالة اخماد المقاومة المسلحة بالقوة العسكرية فقط. لذلك عمدت الى تأسيس قوات عشائرية متحالفة لها تحت عنوان مقاتلة "القاعدة"، وسميت هذه القوات "بالصحوات" التي كان لها دور كبير في احتواء المقاومة السنوية^{٨٥}. ان قراءة دقيقة لهذا التخطيط الأمريكي يدلل بما لا يقبل الشك، ان السياسيين

^{٨٢} بول بريمر، مصدر سابق، ص ٢١٦.

^{٨٣} المصدر نفسه، ص ٢١٧-٢١٦.

^{٨٤} المصدر نفسه، ص ٢٧١.

^{٨٥} المصدر نفسه، ص ٢٧٠.

والمستشارين الأميركيين لم يكونوا على اطلاع أبداً على الثقافة والتاريخ العربيين والإسلاميين عامة والعراقي خاصه، بل كانوا يقرأون بدلاً عن ذلك كتاباً عن إعادة إعمار اليابان وألمانيا عقب الحرب العالمية الثانية، وكان عدد الذين يتحدثون العربية في سلطة الائتلاف قليلاً جداً، وحتى بعد مرور ثلاثة اعوام ونصف من الاحتلال الأميركي للعراق كان (٦) فقط من أعضاء السفارة الأمريكية في بغداد والبالغ عددهم (١٠٠٠) موظف عام ٢٠٠٧ يتحدثون اللغة العربية، في وقت كانت الولايات المتحدة تواجه مشكلات كبيرة جداً في العراق.^{٨٦} إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تملك استراتيجية للخروج من العراق بعد احتلاله عقب ٢٠٠٣/٤/٩، وبدلاً عن إيجاد حلول للمشكلات العراقية أراد بعض صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية تعزيز هذه المشكلات إلى الحد الذي دفع مجلس الشيوخ الأميركي في مجلس الشيوخ الأميركي آنذاك (جوزيف بايدن)، ونائب الرئيس الأميركي الحالي عقب انتخابات ٢٠٠٩ الرئاسية، يتضمن هذا القرار تقسيم العراق إلى ثلات فيدراليات: (كوردية، وسنية، وشيعية) مع قدر كبير من الحرية، وبقاء الحكومة المركزية في بغداد للقيام ببعض المهام مثل حماية الحدود، وتقسيم عائدات النفط.^{٨٧}

وهنا يرى العديد من الباحثين ومن ضمنهم (Nir Rosen) عضو الدراسات الخارجية بالمؤسسة الأمريكية الجديدة، إن الولايات المتحدة الأمريكية خسرت الحرب في العراق بعدما انتصرت بسهولة على الجيش العراقي. وتمثلت الخسارة عندما سمحت الولايات المتحدة الأمريكية بوجود فراغ سياسي تم ملؤه (بالعصابات المسلحة والميليشيات والمتمردين ورجال الدين المتطرفين)، ويرى كذلك بأن الولايات المتحدة بدأت ومنذ شهر نيسان ٢٠٠٣ تذهب من فشل إلى آخر، ومنذ مرحلة ما قبل الحرب كان الخطاب السياسي الأميركي والحسابات الاستراتيجية الأمريكية أما غير محسوبة في أحسن الأحوال، أو كاذبة ومضللة في أحيان أخرى؛ وهو ما أضر حتى بالديمقراطية داخل أمريكا. ونتج عن

^{٨٦} جاري ستانسفيلد، مصدر سابق، ص ١٧٦.

^{٨٧} Daniel Byman and Kenneth M Pollack, Democracy in Iraq, Washington Quarterly, Vol. (26), No. (3), p. 119.

ذلك ان تبرير مقولات وأهداف الحرب مثل نشر الديمقراطية، فشلت ايضاً، ولم يعد العراق جنة الجهاديين فحسب؛ بل أصبح مرتعاً لكل المتشددين^{٨٨}. وعليه فإنه إذا كان من المفترض أن تكون الإطاحة بنظام صدام حسين بداية عصر السلام والديمقراطية في العراق، فإن ما حصل هو العكس حيث أصبح العراق يمزقه العنف والتمرد (الا أن مستويات العنف قد انخفضت في الفترة الأخيرة)، وأصبح العنف في العراق أحد اهم العوامل التي تعيق تحقيق الولايات المتحدة اهدافها في العراق، ومنها اقامة العراق الديمقراطي^{٨٩}. وأمام كل هذه الأخطاء التي ارتكبها الإدارة الأمريكية سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة، إلا أنها إعترفت بارتكاب البعض منها في العراق. وفي هذا الصدد أعتبر الحاكم المدني الأمريكي السابق في العراق (بول بريمر) بإن إدارة الولايات للشأن العراقي كانت في حالة فوضى منذ بدء الاحتلال، وان أخطاء عديدة قد ارتكبت قادت بالوضع إلى التردي^{٩٠}.

ونتيجة لتزايد الإخفاقات الأمريكية في العراق، وفي محاولة لمعالجة الفلق الذي يسود الشعب الأمريكي وانتقادات الحزب الديمقراطي وضعفه نتيجة الخسائر البشرية والمادية الباهظة التي تكبدتها القوات والميزانية الأمريكية، وعدم وجود نتائج ايجابية ملموسة على ارض الواقع، قررت الإدارة الأمريكية إجراء بعض التغيرات على سياساتها واستراتيجيتها من أجل الخروج من هذا المأزق. لذلك شكلت الإدارة الأمريكية في شهر اذار ٢٠٠٦ (لجنة دراسة العراق) برئاسة (جيمس بيكر) وزير الخارجية الأمريكي الاسبق و (لي هامilton) عضو الكونغرس السابق من أجل تقصي الحقائق في العراق ووضع الحلول لها، وبعد تسعه اجتماعات بدأت في ٢٠٠٦/٣/١٥^{٩١} وانتهت في ٢٠٠٦/٩/٢٧ قدمت اللجنة تقريرها، واعتبرت بإن الوضع في العراق خطر ومتدهور، ولا سبيل يمكن ان يضمن النجاح، ولكن

^{٨٨} جونثان ستيل، العراق طريق الخروج في مجموعة باحثين : العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط١، ٢٠٠٨، ص ١٠٨-١٠٩.

^{٨٩} المصدر نفسه، ص ١١٢-١١٣.

^{٩٠} ياسل يوسف، العراق تحت الاحتلال، ص ٢٠١-٢٠٥.

^{٩١} أيان دوغلاس: الولايات المتحدة في العراق (جريمة إبادة جماعية)، ترجمة عايدة سيف الدولة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٥٠، نيسان ٢٠٠٨، ص ٤٤.



يمكن تحسين الفرص والنجاح بخوض دعم الولايات المتحدة السياسي والعسكري والاقتصادي للحكومة العراقية، إذا لم تحرز تقدماً جوهرياً على صعيد الأمن والمصالحة الوطنية. وأكدت على ضرورة مراجعة الدستور العراقي من أجل تحقيق المصالحة الوطنية ودعت إلى ضرورة اشراك سوريا وإيران بصورة إيجابية في بناء العراق، إذ أقرت هذه اللجنة بقدرة سوريا وإيران على التأثير في أحداث العراق. ودعت إلى ضرورة إجراء انتخابات مجالس المحافظات في أقرب وقت ممكن، وأوصت بضرورة توقف الحكومة العراقية عن تسييس المنظمات غير الحكومية أو وقف نشاطها، وأكدت على ضرورة إجراء حوار يشمل الذين يسيطرون على السلطة، وعلى الولايات المتحدة أن تبذل جهوداً نشطة لإشراك جميع الأطراف العراقية في الحكم. إن هذه التوصيات التي قدمتها لجنة (بيكر-هاملتون) لم تساعد في إيجاد الحلول للوضع المتآزم في العراق، لذلك قامت الادارة الأمريكية بإجراء بعض التغييرات التكتيكية في استراتيجيةها المتتبعة في العراق لتلاعيم مع هذه التوصيات التي قدمتها لجنة (بيكر-هاملتون) من أجل محاولة تدارك الفشل في العراق وإيجاد حلول ناجعة للوضع الأمني والسياسي المتآزم في العراق. وفي ١٠/أيلول/٢٠٠٧ قدم السفير الأمريكي في العراق (ريان كروكر) وقائد القوات المتعددة الجنسية في العراق (ديفيد باتريوس) تقريرهما عن الوضع في هذا البلد أمام لجنة من الكونغرس الأمريكي، وأكد السفير الأمريكي (كروكر) بإن "إيجاد عراق ديمقراطي مستقر، في سلام مع جيرانه أمر غير قابل للتحقيق".^{٩٢}

^{٩٢} ينظر: كوثير عباس الريبيعي وآخرون: قراءة تحليلية لمشروع جوزيف بايدن لتقسيم العراق، مركز العراق للدراسات، بغداد، ط١، ٢٠٠٨، ص ١٦-١٣.



الخاتمة

إن المجتمع العراقي من اسرع المجتمعات العربية تلقفاً لكل ما هو جديد، وربما من أكثر الشعوب توقاً للحرية والديمقراطية. لكن عملية فرض الديمقراطية دون تهيئة مستلزماتها هي عملية خاطئة، واثبّتت السنوات الماضية خطأها واقعاً، لا نظرية. فالديمقراطية أوصلت أسوء الشخصيات إلى الحكم، ولم تنجح الرعاية الأمريكية ولا القوى السياسية في وضع مقدمات سليمة للانتقال الديمقراطي لنجحت على مخرجات ناجحة، إذ أصبحت الديمقراطية مجرد شكلاً سياسياً، أما جوهرها فهي بعيدة كثيرةً عن المعنى والمقصد من هذا المفهوم كبير الدلالة والمعنى. إن مؤسسة الأخطاء، وشرعنتها قانونياً قاد البلد إلى حافة الانهيار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وأصبح العراق من أكثر البلدان فساداً، وتدهوراً على كافة الصعد. وخلص البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات التي تمثل أيضاً، مقتراحات لوضع مقاربة سليمة في طريق الاصلاح السياسي الذي يأتي في مقدمته مراجعة النظام الديمقراطي وآليات اشتغاله:

- إعادة النظر بقانون الأحزاب الذي صادق عليه البرلمان مؤخراً، وبخاصة فيما يتعلق بمصادر التمويل، وشروط منح الإجازة لإنشاء حزب سياسي، فقبول الهبات من مصادر كثيرة وبالأخص الخارجية منها يترك الباب على مصراعيه لاحتمالية تبعية بعض من الأحزاب لدول أخرى. ويجب أن يكون منح الإجازة على ضوء الواقع الميداني، في متابعة مكان الحزب، والتثبت من صحة الأوراق الثبوتية لأعضائه، لأن هناك مئات الدكاكين السياسية التي تعمل تحت اسم حزب سياسي في العراق. وكذلك تضمين هذه القانون فقرة تحريم قيام الأحزاب على أساس دينية أو عرقية أو طائفية.

- التحرر من تبعات الرؤية الأمريكية التي ألغت بظلالها على العملية السياسية في العراق، وبناء علاقات استقلالية عن هذه الرؤية، واستكمال السيادة الوطنية بالتقليل من التأثير الأمريكي في القرار السياسي والأمني والاقتصادي في العراق.

- تشريع قانون انتخابات جديد، وعدم الاكتفاء بالقانون المؤقت الراهن، لأن يديم حالة الطائفية، والفوضى السياسية في البلد، ويسمح في استمرار استحواذ القوى السياسية الكبيرة



على مقاليد الامور في البلاد، في ضوء ان المفوضية العليا (المستقلة) لالانتخابات ينتمي كل اعضائها من مراكز المسؤولية الاولى الى القوى السياسية المتنفذة، وبالتالي ستكون نتائج الانتخابات انعكاس لحجم هذا الحزب او ذاك. وعليه أصبح من الأهمية بمكان حل مفوضية الانتخابات بموجب قانون انتخابات جديد يتاسب مع مفهوم الديمقراطية الليبرالية، (ديمقراطية المساهمة)، وليس ديمقراطية المحاصصة.

- تشديد الفصل الموضوعي بين السلطات الثلاث، وضمان عدم تدخل السلطة السياسية في اعمال وشؤون السلطة القضائية، وبخاصة المحكمة الاتحادية العليا التي تكون واحدة من اهم مهامها هو الرقابة الدستورية، وتفسير القوانين، وفض المنازعات، وأن لا تكون القرارات القضائية مشوبة بأهداف سياسية. وهذا عمل يتطلب ارادة وطنية حقيقة لاحترام الدستور وما جاء في نصوصه من مبادئ.

- على الحكومة البدء بعملية سياسية مجتمعية ثقافية واسعة، ابتداءً منها وانطلاقاً الى المجتمع لبلورة ثقافة سياسية وطنية قائمة على أساس الديمقراطية، والإحتكام الى نتائجها، وتشجيع العمل بها من اصغر الدوائر الى اكبرها. والمضي بعملية تنشئة اجتماعية حقيقة، وليس شكلاً عبر الزج العぶثي لبعض المواد الدراسية التي تتحدث عن الديمقراطية وحقوق الانسان، وأهمية تعديل الدستور.

- التعاون مع منظمات المجتمع المدني في العراق، وخارجه، بما يساعد في نشر الوعي الديمقراطي في العراق، وترسيخ الثقافة الديمقراطية، والمشاركة المجتمعية في الشأن السياسي. على ان تحترم الحكومة استقلالية فضاءات المجتمع المدني وعدم السعي الى التدخل بشؤونه.

- تحريم الحديث بالطائفية السياسية والعمل بها في كل المؤسسات ووسائل الاعلام وب خاصة الرسمية منها (شبكة الاعلام العراقي)، وتوجيه هذه المؤسسات بنشر المحبة والتسامح والقيم الديمقراطية التي تعزز وجود الدولة المدينة.



قائمة المصادر:

- ١- العربي صديقي: إعادة التفكير في الديمقراطية العربية (انتخابات بدون ديمقراطية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠١٠.
- ٢- بول بريمر، عام قضيته في العراق-النضال لبناء غد مرجو، ترجمة عمر الايوبي، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦.
- ٣- خير الدين حسين، مستقبل العراق: الاحتلال-المقاومة-التحرير والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠١ .
- ٤- جاريث ستانسفيلد ، العراق الشعب والتاريخ والسياسية، ترجمة وتوزيع: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ابو ظبي ، ٢٠٠٩ .
- ٥- جونثان ستيل، العراق طريق الخروج في مجموعة باحثين : العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط١، ٢٠٠٨، ص ص ١٠٨-١٠٩.
- ٦- كوثر عباس الربيعي وآخرون: قراءة تحليلية لمشروع جوزيف بايدن لتقسيم العراق، مركز العراق للدراسات، بغداد، ط١، ٢٠٠٨ .
- ٧- هيثم غالب الناهي، المحددات الدولية والإقليمية التي ساهمت في تفكيك الدولة العراقية، في مجموعة باحثين: العراق تحت الاحتلال – تدمير الدولة تكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨ .
- ٨- نادر فرجاني، احتلال العراق بين ادعاءات التحرير ومطامع الاستثمار، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٣ .
- ٩- عزيز قادر الصامنجي، قطار المعارضة العراقية من بيروت ١٩٩١ الى بغداد ٢٠٠٣، دار الحكمة، بغداد ، ٢٠٠٩ .
- ١٠- علي الشمراني ، صراع الأصدقاء ، ط١، دار الحكمة، بغداد ، ٢٠٠٣ .
- ١١- علي عبد الامير، احتلال العراق-ربح الحرب وخسارة السلام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ط١، ٢٠٠٩ .
- ١٢- مجدي كامل: بلاك ووتر (جيوش الظلام)، دار الكتاب العربي، دمشق - القاهرة، ط١، ٢٠٠٨ .
- ١٣- منذر الفضل، مشكلات الدستور العراقي، دار اراس للطباعة والنشر، اربيل كوردستان، ٢٠١٠ .



كتب انكليزي

1- Jeff Haynes, Democracy in the Developing World, Africa, Asia, Latin America and the Middle East, Polity Press in association with Black Well Publisher Ltd., UK, USA, 2001.

الرسائل والأطاريح:

١- رند حكمت محمود، مشكلة بناء الدولة في العراق للمدة ١٩٢١-٢٠٠٦، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧

الدوريات:

١- ادم روبرتس، نهاية الاحتلال العراق ٢٠٠٤، مجلة المستقبل الوطني، العدد ٣٠٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.

٢- رند رحيم، رند رحيم فرانكي، مراقبة الديمقراطية في العراق: تقرير رقم واحد عن الوضع في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع (٢٩٧)، بيروت، سبتمبر ٢٠٠٣.

٣- حسين توفيق ابراهيم و د. عبد الجبار احمد عبد الله، التحولات الديمقراطية في العراق -القيود والفرص- مركز الخليج للأبحاث، سلسلة دراسات عراقية، العدد الثالث، دبي، ٢٠٠٥.

٤- خير الدين حبيب، احتلال العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣١٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.

٥- نصير عاروري، المشهد الامريكي(ملف) حروب جورج دبليو بوش الوقائية، مركزيو الخوف وعولمة ارهاب الدولة مجلة المستقبل العربي ،العدد ٢٩٧.

الانترنت:

١- ابراهيم، الزبيدي، صفحات مطوية من أيام المعارضة العراقية السابقة، موقع ايلاف، انترنت ٢٠٠٩/١٢/١٦: www.elaph.com

٢- ابراهيم نوار، المعارضة الداخلية والخارجية-الامكانات والدور، ١٩٩٩/٤/١ انترنت WWW.DIGITAI.AHRAM.ORG.EG:

٣- الاخضر البراهيمي يبحث مع مجلس الحكم العراقي موضوعي انتقال السلطة واجراء الانتخابات، موقع الامم المتحدة، ٢٠٠٤/٤/٥ ، انترنت: www.un.org

٤- جون إم. أوين ، العراق والسلم الديمقراطي، مجلة شؤون الخارجية و مجلس العلاقات الخارجية، ت ٢ ٢٠٠٥ ، ترجمة مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، الانترنت، الموقع: <http://www.alkashif.org>



- ٥- روني بارت، مازا لو فشلت الولايات المتحدة في العراق، تقييم استراتيжи، مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، جامعة تل أبيب، ع (١)، مجلد (٩)، ٢٠٠٦، ص ٥، ترجمة مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، الانترنت، الموقع: <http://www.alkashif.org>
- ٦- سيد محمد الداعمو، مشروع امريكي يرسم خريطة جديدة للمنطقة الشرق الاوسط الكبير ام الجديد دون تاريخ، انترنت، www.atf.org.jo
- ٧- عمر الشوبكي، المعارضة العراقية بين التصورات الامريكية والازمات الداخلية، انترنت: www.digital.ahram.org.dg
- ٨- محمد المسفر، توفيق الياسري، اسماعيل القادري، الدعم الامريكي للمعارضة العراقية، مقابلة حوارية على قناة الجزيرة، ١٩٩٩/٥/٣١ انترنت: www.ajazeera.net
- ٩- محمد الالوسي، الاهداف الحقيقة للاحتلال الامريكي، ١٤٢٤/١١/١١، انترنت: www.amoslim.net
- ١٠- محمود مورو، المبررات الامريكية للحرب على العراق. مازا بقي منها؟، دون تاريخ، انترنت: www.almoslim.net
- ١١- وليد شهاب الحلي، نظرة الى وقائع الانتفاضة الشعبانية، انترنت دون تاريخ: www.haydarya.com
- 12- Daniel Byman and Kenneth M Pollack, Democracy in Iraq, Washington Quarterly, Vol. (26), No. (3), p. 119.
- 13- National Security Council, the National Security Strategy of the United States of America, March 2006, Internet, website: <http://www.whitehouse.gov/nsc/nss/2006>.
- 14- Daniel Serwer, The USA, Iraq and the Middle East, 2007, the United States Institute of Peace, Internet, website: <http://www.usip.org>.